

محضر نهائي للجلسة العامة الرابعة والعشرين بعد الأربعمئة

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف ،
الخميس ، ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٧ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد ت. تيريفي (اثيوبيا)

الرئيس : أعلن افتتاح الجلسة ٤٢٤ لمؤتمر نزع السلاح .

وقبل أن أقرأ قائمة المتكلمين اليوم ، أود أن أرحب بسفير سري لانكا ، السيد نيهال رودريغو .
لديّ على قائمة المتكلمين اليوم ممثلو بلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان ونيوزيلندا وهنغاريا .
وبما أن وزير خارجية بلجيكا سوف يصل متأخرا بعض الشيء ، فسأعطي الكلمة له حال وصوله . وأعطي
الكلمة الآن للمتكمّل الأول على قائمتي ، وهو ممثل الولايات المتحدة الأمريكية السفير فريدرز دورف .

السيد فريدرز دورف (الولايات المتحدة الأمريكية) : سيدي الرئيس ، يرحب وفد
الولايات المتحدة بعودتكم الى جنيف لتروّس أعمال المؤتمر لهذا الشهر . ذلك أن لكم سجلا حافلا
بالخدمات المتميزة لهذا المؤتمر وتتواصل هذه الخدمات الآن بشغلكم مقعد الرئاسة خلال شهر تموز /
يوليه .

وانه لمن دواعي سروري أيضا أن أرحب ترحيبا حارا بسعادة السيد ليو تيندمانز وزير خارجية
بلجيكا ، الذي نتطلع الى الاستماع اليه في وقت لاحق من هذا الصباح .

ويود وفدي أيضا وداع زميلينا المغادرين السفيرين دانابالا من سري لانكا وتونوي من نيجيريا .
ونحن نتمنى لهما كل نجاح في مهامهما الجديدة . وأود بالاضافة الى ذلك أن أبعث الى السفير كرومارتي ،
عن طريق اصدقائنا في وفد المملكة المتحدة ، بأسفنا العميق بسبب اعلان مغادرته لهذا المؤتمر . فقد
عمل ايان كرومارتي عملا طويلا وشاقا مع وفود هذا المؤتمر لبلوغ أهدافنا المشتركة . وأن التقدم الكبير
الذي سجل في أعمال لجنة الأسلحة الكيميائية تحت قيادته القديرة سيبقى أبلغ دليل على تفانيه في
خدمة قضية السلم . فاليه والى أسرته نبعث بشكرنا العميق وأخلص تمنياتنا .

وأود أن أكرس كلمتي اليوم لمفاوضات حظر الأسلحة الكيميائية . اذا ما التفتنا الى الورا
برهة ، نجد أنه تم انجاز الكثير من العمل الهام والمفيد خلال فترة الربيع من دورة عام ١٩٨٧ ، وذلك
تحت الرئاسة القديرة للسفير رولف ايكوس من السويد . وقد وضعت اللجنة المخصصة نصا حول أنشطة
التحقق والرصد فيما يتعلق بمخزونات الأسلحة الكيميائية ومرافق الانتاج . كما وضع نص اضافي يوجز
تشكيل ووظائف الأمانة الفنية ، واللجنة التحضيرية وشكليات تنقيح القوائم ، وبدأ العمل في وضع
تفاصيل تشكيل هيئة تفتيشية ومهامها . وارفقت هذه المواد الجديدة وغيرها من النصوص مع النص
الجاري لتكون أساسا للمزيد من المناقشات . وأما النص الجاري نفسه فقد تم استكمالته وتنقيحه في
نيسان / أبريل ليعطي فكرة عن العمل خلال الربيع . وقد ولد هذا العمل القيم المفصل والتفصيلات
الهامة التي طرأت على مواقف بعض الوفود شعورا بالزخم والتحرك . وانتهت فترة الربيع من هذه
الدورة بجو من التفاؤل .

في منتصف فترة الصيف من هذه الدورة تغير المناخ بعض الشيء . وقد بدأت أسمع من عدد
من الوفود أن الروح المعنوية متدنية ، وأن الناس متشائمون فيما يتعلق بسير المفاوضات ، ويشعرون
بالكآبة ازاء الوقت اللازم للتوصل الى اتفاقية . وأنا أشعر بالقلق من أن منظورا كهذا سوف يترك أثرا
سلبيا على ما تبقى من أعمالنا . وأعتقد بأن التطورات السريعة بدرجة غير متوقعة خلال الربيع قد
أثارت توقعات غير واقعية بأن اتفاقية للأسلحة الكيميائية ستكون في متناول اليد بحلول نهاية هذه
السنة . وقد أخفى هذا التفاؤل الذي لا أساس له ما ينبغي القيام به من أعمال متبقية .

وقد طفت على السطح خلال هذا الصيف قضايا جديدة عندما تعمقت المفاوضات بصورة أكبر
لتخوض في جوانب رئيسية لحظر الأسلحة الكيميائية . وقد بدأت الوفود بالاضافة الى ذلك ، في معالجة

بعض القضايا الصعبة التي وضعت جانبا في الماضي لافساح المجال أمام المناقشات المقبلة لتسمح بتناول بعض المجالات الأقل اشارة للخلاف والمضي فيها قدما وهذه تطورات طبيعية في أية مفاوضات عندما يسير العمل قدما من مستوى الى المستوى الذي يليه .

وأنا لا أشاطر تماما التشاؤم الذي أعرب عنه آخرون . فقد كنا نضطلع ببعض العمل البناء هذا الصيف . وتشارك وفود أخرى مشاركة فعالة في المناقشات . ويجري حاليا التصدي لقضايا صعبة وضعت جانبا في الماضي ، وهذا أمر مشجع . غير أنه ينبغي أن لا يتوقع أحد للمفاوضات المتعلقة باتفاقية فعالة للأسلحة الكيميائية بأن تكون مهمة سهلة ، بل هي مهمة معقدة ينطوي رسم بعض تفاصيلها على أهمية عظمى . وبغية التوصل الى اتفاقية فعالة يتعين علينا أن نفكر تفكيراً دقيقاً في القضايا المطروحة ، وأن نعالج خلافاتنا ، وأن نضع التفاصيل الضرورية . وينبغي علينا خلال هذه العملية كلها أن نركز انتباهنا على ما نحاول تحقيقه - ولا على مواعيد نهائية مصطنعة لا تسفر الا عن اتفاق لا قيمة له - وانما أن نركزه على اتفاقية تضمن لنا الأمن وتزودنا بشعور حقيقي بالثقة بأن خطر الحرب الكيميائية سوف يزال .

ان هذه الجهود تتطلب مقترحات بناءة ، وليس جدالا عنيفا . اننا بحاجة الى أفكار وليس الى عبارات طنانة . وبهذه الروح أود أن استجيب لبعض التعليقات التي قدمها الى هذا المؤتمر في ٢ تموز/ يولييه ممثل الاتحاد السوفياتي الموقر ، السفير نازاراكين .

ان البيان الذي أدليت به في ٢ تموز/ يولييه قد أخطأ التعبير عن بياني الذي ألقيته في الجلسة العامة بتاريخ ٣٠ حزيران/ يونيه لأؤكد فيه ان الولايات المتحدة ليست ملتزمة باستكمال حظر فعال وقابل للتحقق للأسلحة الكيميائية بأسرع وقت ممكن . لذا أود أن أؤكد لكافة الوفود في هذا المؤتمر من جديد بأن الولايات المتحدة مازالت ملتزمة بهذا الهدف . وقد قدمنا مشروع اتفاقية شاملة في عام ١٩٨٤ ، وأسهمنا بتقديم عدة أوراق واقتراحات منذ ذلك الحين للمساعدة في دفع عجلة المفاوضات الى الأمام . غير أن فرض حظر شامل على الأسلحة الكيميائية يتطلب عملا ودراسة دقيقين ، وينبغي ألا نتعجل الأمور ، ولن نتعجلها ، بغية الاندفاع بصورة متهورة نحو هذا الهدف على حساب ضمان فعالية الاتفاقية .

لقد أصبت بخيبة أمل ازاء الانتقادات السوفياتية للدعوة التي وجهتها الولايات المتحدة لزيارة مرفق تدمير الأسلحة الكيميائية في تويل ، بولاية يوتا ، وهو مرفق قام أعضاء وفود أخرى لدى مؤتمر نزع السلاح بزيارته خلال حلقتنا التدريبية لعام ١٩٨٣ . واني اعتقد بأنه عندما اتفق وزير الخارجية شولتز ووزير الخارجية شيفارناдзе في نيسان/ أبريل على تبادل الزيارات للمرافق الأمريكية والسوفياتية ، انما وجدا أن هذه فرصة للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لبناء ثقة متبادلة عن طريق تبادل المعلومات حول موضوع تدمير الأسلحة الكيميائية . وهذا ، رغم كل شيء آخر ، هو جزء حيوي من أية اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية . وآمل أن يتجاوب الاتحاد السوفياتي قريبا بصورة ايجابية مع دعوة الولايات المتحدة .

لقد أشار بيان السفير نازاراكين أيضا الى أنه شعر ان موقف الولايات المتحدة من مسألة التفتيش بالتحدي مازال ينقصه الوضوح . وقد لوحظ ، على الوجه الصحيح ، أن الولايات المتحدة ترى أن التفتيش بالتحدي ينبغي أن يشمل كافة المواقع والمرافق ذات الصلة للدولة الطرف دون تمييز بين الممتلكات الخاصة أو الملكية الحكومية . وقد عدلت الولايات المتحدة مشروع اتفاقيتها في نيسان/

أبريل ١٩٨٦ لتزيد على وجه التحديد هذا الموقف وضوحا استجابة للقلق السوفياتي. وإذا استمر الوفد السوفياتي يواجه صعوبات، فأنني أقترح أن يتقدم بلغة بديلة للنظر فيها.

وقد وصف البيان السوفياتي الذي أدلى به في ٢ تموز/يوليه العمل الذي تضطلع به المجموعة الثالثة التابعة للجنة المخصصة فيما يتعلق بعدم انتاج الأسلحة الكيميائية بأنه "دوران على غير هدى". ولا أستطيع الموافقة على هذا الوصف. فقد حققت اللجنة تقدما هاما في هذا المجال خلال الصيف تحت قيادة السفير ايكوس والسيد بابلو ماسيدو من المكسيك. والأمثلة على ذلك هي أن اجتماعا ناجحا لخبراء الصناعة الكيميائية أوضح عددا من القضايا وحدد مجالات توافق الآراء، والمجالات التي مازالت تتطلب المزيد من العمل. وثمة مثال آخر: هو المناقشات حول المواد الكيميائية التجارية الفائقة السمية المهلكة التي نجم عنها وضع نص يصلح أساسا للمزيد من المناقشات. ومثال ثالث هو أن الولايات المتحدة من جانبها قد طرحت ورقة عمل لقت قبولا جيدا، حول قدرة الانتاج.

وقد وردت انتقادات للولايات المتحدة في البيان السوفياتي بتاريخ ٢ تموز/يوليه لقيامها بالتخطيط لانتاج الأسلحة الكيميائية في الوقت الذي مازالت فيه المحادثات جارية في جنيف. والاعلان مؤخرا عن توقف الانتاج السوفياتي للأسلحة الكيميائية يوحي بأن انتاجها استمر خلال فترة الثمانية عشر عاما منذ أن توقف انتاج الولايات المتحدة من طرف واحد في عام ١٩٦٩. ولا يرى وفدنا سببا يبرر كون التحديث الذي تأخر طويلا لمخزون الولايات المتحدة عائقا أمام الاستكمال الناجح للمفاوضات الجارية هنا. فقد بدأت مفاوضات الأسلحة الكيميائية، واستمرت طوال فترة التعزيز السوفياتي الكبير لمخزونات الأسلحة الكيميائية وما من سبب وجيه يبرر عدم استمرار التقدم في المفاوضات، كما كانت الحال في السابق، في الوقت الذي تزد فيه الولايات المتحدة على الاختلال الكبير الذي طرأ على التوازن منذ أن توقفت الولايات المتحدة عن انتاج الأسلحة الكيميائية منذ ثمانية عشر عاما. ان المخزون السوفياتي الهائل من الأسلحة الكيميائية، الذي لا نظير له لدى أية دولة أخرى، يعرض أمننا كله للخطر ويتطلب اجراءات علاجية الى أن يستطاع ازالة مخزون الأسلحة الكيميائية من كافة الترسانات العسكرية بمقتضى حظر فعال، وشامل، وعالمي.

كما أثبتت في ٢ تموز/يوليه أيضا مشكلة الأنشطة القائمة على أراضي الدول غير الأطراف في الاتفاقية. وهذه قضية خطيرة أوسع نطاقا بكثير من المسألة المحدودة المتصلة بالشركات المتعددة الجنسيات. والحقيقة أن الولايات المتحدة لا تعتقد أن قيام الشركات المتعددة الجنسيات بانتاج الأسلحة الكيميائية في أراضي دولة غير عضو في الاتفاقية يعتبر مشكلة خاصة. إذ أن أية شركة، تخضع لقانون الولايات المتحدة، حيثما كانت تضطلع بأنشطتها فعلا، يحظر عليها مساعدة دولة غير طرف في انتاج الأسلحة الكيميائية. وفي رأي الولايات المتحدة، أن المسألة الحقيقية، ذات الصلة بكافة الأطراف هي الأنشطة التي تحصل على أراضي الدول غير الأطراف في ذلك الصك، بغض النظر عن يضطلع بها. وأما مصدر المشكلة في الحقيقة فقد يكون حكومة الدولة غير الطرف وفي حالة كهذه يكون الضغط السياسي، بما فيه الضغط للانضمام الى الاتفاقية، هو الاستجابة المناسبة. ان الاسلوب السوفياتي ازاء معالجة الأنشطة على أراضي الدول غير الأطراف ليس واضحا على الاطلاق في الوقت الحاضر. ويطلب وفدنا من الاتحاد السوفياتي أن يوضح موقفه لنتمكن من دراسته.

وحتى الآن لم يعلن الآ بلدان فقط، هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي عن امتلاكهما للأسلحة الكيميائية. وهناك ما يقارب خمس عشرة دولة أخرى يعتقد بأنها تملك أسلحة كيميائية

أو تسعى الى احتيازها • وانه لمصدر قلق كبير للولايات المتحدة أن تظل بعض هذه الدول خارج نطاق الاتفاقية وتواصل امتلاكها للأسلحة الكيميائية بعد أن تكون الدول الأطراف قد دمرت مخزونات الرادعة • فمثل هذه الدول يمكن أن تشكل خطرا على الدول الأطراف • ومن الواضح أن وضعها كهذا من شأنه أن يؤثر على قرار الولايات المتحدة بشأن التصديق، وانني على يقين من انه سيؤثر على بلدان أخرى أيضا • وينبغي أن نركز اهتمامنا في هذا المحفل على التدابير التي يمكن اتخاذها للاقلال من هذا الخطر •

وقد ورد في بيان الولايات المتحدة بتاريخ ٢٣ نيسان/أبريل بأن بناء الثقة في هذا المجال ينبغي أن يبدأ بقدر أكبر من الصراحة والوضوح من جانب كافة أعضاء مؤتمر نزع السلاح • وأعرب البيان عن القلق الناجم عن أن بعض الدول الأخرى المشاركة في هذه المفاوضات تلزم السرية فيما يتعلق ببرامجها للأسلحة الكيميائية ، ولاحظ بأنه عندما ترفض البلدان التي تملك مثل هذه الأسلحة الاعتراف بقدراتها تلك خلال المفاوضات فانها تقوض هذه الثقة بشكل خطير •

ولقد قالت بلدان عدة انها لا تملك أسلحة كيميائية • لكن دولا عديدة أعضاء في هذه الهيئة لزمّت جانب الصمت حيال هذه القضية • ويناشد وفدنا ثانية شركاءه في المفاوضات الإشارة اما الى امتلاكهم لأسلحة كيميائية ولمرافق لانتاج اسلحة كيميائية أو الى عدم امتلاكهم لها • ونطلب أيضا الى الاتحاد السوفياتي والى الدول الأخرى التي قد تعترف بامتلاكها للأسلحة الكيميائية ، أن تقدم معلومات مفصلة عما لديها من قدرات الاسلحة الكيميائية ، كما سبق أن فعلت الولايات المتحدة • وقد أشارت الولايات المتحدة هذا الموضوع مع الاتحاد السوفياتي منذ ثلاث سنوات ، غير انها لم تتلق أي رد على ذلك • ونحن نأمل بأن تكون هذه المعلومات والبيانات في طريقها إلينا خلال المحادثات الثنائية الحالية التي بدأت هذا الأسبوع • ولقد أعرب كلا الجانبين عن نوايا جدية في احراز التقدم • ونحن نعتقد بأن تبادل البيانات يمكن أن يكون حجر الزاوية في مثل هذا التقدم •

وان المزيد من الصراحة والوضوح ينبغي أن ينطبق أيضا على المعلومات الصناعية التجارية • وكما قال ممثل المملكة المتحدة الموقر وزير الدولة دافيد ميلر ، في بيانه الذي أدلى به في الجلسة العامة بتاريخ ١٤ تموز/يوليه ، " ما نحن بحاجة اليه ليس المزيد من الخطب ولكن المزيد من الحقائق والأرقام ، اننا بحاجة الى أن نعرف من هي الحكومات الأخرى التي تحتازها ، وأين تحتفظ بها وماذا تفعل بها " • وان وفدي يوعد دعوة الوزير ميلر للاتحاد السوفياتي والدول الأخرى بأن تبدي مزيدا من الصراحة حول أنشطتها الكيميائية التجارية ، وكذلك حول ما لديها من قدرات الأسلحة الكيميائية •

وقبل أن اختتم كلمتي ، أود أن أشير الى أن اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية لم تضطلع بعد بعملية تفتيش بالتحدي هذا الصيف • وكما لاحظ وفدي في ٢٣ نيسان/أبريل، فقد تطرقت المحادثات غير الرسمية في الربيع الى بعض المجالات التي ظهر أن الآراء تتلاقى فيها • وانني أتطلع الى الجهود الرامية الى تسجيل مجالات التلاقي هذه والبناء على أساسها •

وأخيرا فانه عندما يتم اعتماد التقرير عن أعمال اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية في آب/أغسطس فانه سيبين على الأرجح انه تم انجاز الكثير هذه السنة • وقد يبين أيضا بأنه مازال هناك الكثير ، لا لحل القضايا الرئيسية فحسب ، ولكن أيضا لوضع اجراءات مفصلة لا بد منها لتنفيذ الاتفاقية • وثمة نتيجة ذات أهمية خاصة للأعمال التي تضطلع بها هذا الصيف لن تظهر لسوء الحظ في هذا التقرير وهي التلاقي التدريجي في آراء الوفود حول العديد من القضايا • وسيكون هذا التلاقي بمثابة الأساس لادخال المزيد من التطوير على النص • لقد أحرزنا تقدما هذا العام ووضعنا الأسس للمزيد من التقدم وينبغي أن نفخر بهذا الانجاز • كما ينبغي أن يكون دافعا لتجديد التزامنا بمواصلة العمل في المستقبل •

الرئيس، أشكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها الى الرئاسة • والآن أعطي الكلمة لممثل اليابان السفير يامادا •

السيد يامادا (اليابان) : عند هذه النقطة التي تمثل منتصف عمل مؤتمر نزع السلاح في دورة الصيف، أود أن ألقى نظرة عامة على المرحلة الراهنة للمفاوضات حول اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وأن أعرب عن آراء وفدي على أمل المساهمة في عمل اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية • في الجزء الربيعي من هذه الدورة، وفي ظل الرئاسة القديرة والنشطة لسفير السويد السيد رولف ايكيوس، اعتمدنا صيغة عمل جديدة وحققنا الكثير من النتائج المحددة، من بينها :

(أ) الاتفاق على تدمير جميع الأسلحة الكيميائية المعلن عنها، وإزالة امكانية التحويل • وسيكون للتحويل تحقق معقد ؛

(ب) الاتفاق على اطار للاجراءات التفصيلية لتدمير الأسلحة الكيميائية، باستثناء مسألة ترتيب التدمير ؛

(ج) النظر بصورة تفصيلية للمرة الأولى في تدمير مرافق انتاج الأسلحة الكيميائية، تمشياً مع اطار تدمير الأسلحة الكيميائية ؛

(د) النظر، في سياق مشروع المادة السادسة بشأن الأنشطة المسموح بها، في طرائق تنقيح القوائم والمبادئ التوجيهية بشأن المواد الكيميائية المدرجة في الجدول (١) ؛

(هـ) النظر، فيما يتصل بالجوانب التنظيمية، في اللجنة التحضيرية، وفي المبادئ التوجيهية بشأن هيئة التفتيش الدولي •

وأود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي البالغ لهذه النتائج التي مهدت أرضاً جديدة، بغية مساعدتنا طوال هذه المرحلة المعقدة والمتقدمة من المفاوضات • وأود أن أدعو جميع الوفود الى المحافظة على زخم الجزء الربيعي من هذه الدورة وأن تبني عليه، لكي نتمكن من ابرام الاتفاقية في أقرب فرصة، وبذلك نحقق التوقعات الحماسية للمجتمع الدولي •

ومع ازدياد تعقد المفاوضات، كما هي في الوقت الراهن، فإن من الأهمية بمكان أن لا يغرب عن بالنا الهدفان الأساسيان لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، وهما : أولاً " التدمير "، أي تدمير الأسلحة الكيميائية الموجودة ومرافق الانتاج المتصلة بها، وثانياً " عدم انتاج "، أي حظر استحداث أو انتاج الأسلحة الكيميائية في المستقبل • هذان الهدفان، " التدمير " و " عدم الانتاج "، لا ينفصلان وكأنهما عجلتا عربة، ويجب أن يشغلا مكانين متوازنين في نظام الاتفاقية • ويجب أن أؤكد أيضاً على أن عملنا هو حظر الأسلحة الكيميائية • ولا شيء غير ذلك • ويجب ألا تخلق عقبات في وجه الأنشطة المشروعة وتنمية الصناعة الكيميائية لأغراض سلمية، مما يحقق تقدماً في رفاهية البشرية ومستوى معيشتها •

ويولي وفدي أهمية كبيرة لتدمير الأسلحة الكيميائية الموجودة والمرافق ذات الصلة • واليابان لا تمتلك أسلحة كيميائية ولا تعتزم احتيازها • وهي بتقيدها بالاتفاقية، انما تلزم نفسها قانونياً بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة الكيميائية، على حين توجد أمام الدول الحائزة للأسلحة الكيميائية ١٠ سنوات للتخلص من أسلحتها الكيميائية • ومن أجل أمن بلدي، فلا غنى عن وضع جميع الأسلحة الكيميائية ومرافق الانتاج الموجودة، منذ بداية سريان مفعول الاتفاقية، تحت مراقبة دولية صارمة، وإزالتها وفقاً للصيغة المتفق عليها دولياً •

وكما ذكرت سابقا ، فقد كان باستطاعتنا الاتفاق على اطار للاجراءات المفصلة لتدمير الأسلحة الكيميائية خلال الجزء الربيعي من هذه الدورة • وأود أن أشير الى أننا توصلنا الى التفهم المشترك التالي بشأن هذه المسألة الهامة :

(أ) ان الأسلحة الكيميائية التي سيتم تدميرها هي جميع الأسلحة الكيميائية " الخاضعة للولاية القضائية لدولة طرف أو لسيطرتها ، بصرف النظر عن الموقع " ؛

(ب) أن جميع الأسلحة الكيميائية ستدمر " خلال فترة لا تتجاوز ١٢ شهرا على أن تنتهي في فترة أقصاها ١٠ سنوات " ؛

(ج) أن الدول الأطراف يجوز أن تدمر مخزوناتها بوتيرة أسرع ؛

(د) ان الأسلحة الكيميائية لن تدمر إلا في مرفق معين بشكل محدد ومصمم ومجهز (مرافق معينة بشكل محدد ومصممة ومجهزة) بشكل مناسب ؛

وفيما يتصل بتدابير التحقق :

(أ) تأخذ الدول الأطراف ما تراه مناسبا من التدابير لتأمين مرفقها (مرافقها) للتخزين ، وتمنع أي تحريك لأسلحتها الكيميائية ؛

(ب) توفر الدول الأطراف سبل الوصول الى أي أسلحة كيميائية ، وتدمير المرافق ومخزن المرافق لغرض التحقق الدولي المنظم في الموقع ؛

(ج) يتاح للمفتشين الدوليين الوصول دون عائق الى جميع أجزاء مرافق التخزين ، ولهم أن يطلبوا ايضاح أية جوانب التباس ناجمة عن التفتيش •

ولوفد بلدي ويطيد الأمل بأننا ، اذا ما راعينا جوانب الفهم المشترك هذه ، فاننا سنصل بعملنا الى نهاية ناجحة •

ان أمن دولة ما خلال مرحلة التدمير بكاملها هو مصدر قلق مشروع يجب أن نولييه الاهتمام • وبينما ينبغي الشروع في اجراءات تدمير الأسلحة الكيميائية في وقت واحد بالنسبة لجميع الدول الحائزة للأسلحة الكيميائية ، فان آلية التدمير بوتيرة متسارعة بالنسبة للدول التي تمتلك مخزونات أكبر ينبغي أن تستكشف على ضوء اختلال التوازن الكبير في حجم المخزونات الموجودة •

وأود أيضا أن أدعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تعلن في مرحلة مبكرة عن امتلاكها لمخزونات ، فضلا عن تركيب هذه المخزونات والعوامل الأخرى المتصلة بها • واجراءات كهذه من جانب الدول الحائزة للأسلحة الكيميائية ، وكذلك اعلان الدول غير الحائزة للأسلحة الكيميائية عن عدم امتلاكها ، كما هي الحال بالنسبة لليابان ، لن تسهم فقط في عملنا الرامي لحل المشاكل التي تواجهنا ، بل ستساعد أيضا على تخطيط التدابير الخاصة بالتحقق في مستهل الاتفاقية • ولي ويطيد الأمل بأن تحتذي دول أخرى المثال الذي قدمته الولايات المتحدة في عام ١٩٨٦ وأن تقدم المعلومات ذات الصلة •

والجانب الآخر المتصل بالتدمير هو مسألة مرافق انتاج الأسلحة الكيميائية • ولقد استحدثت أمور كثيرة في الماضي بشأن هذه المسألة • ولقد توصلنا الى جوانب تفهم مشترك لا ينبغي تقويضها ، وهي :

- (أ) يعلن عن مرافق انتاج الأسلحة الكيميائية ويتم تدميرها خلال ١٠ سنوات ؛
- (ب) ان هذه المرافق التي سيتم تدميرها هي جميع مرافق انتاج الأسلحة الكيميائية الخاضعة للولاية القضائية لدولة طرف ، بصرف النظر عن الموقع " ؛
- (ج) يعلن عن مرافق تدمير الأسلحة الكيميائية خلال ثلاثين يوما ، على أن يؤكد هذا الاعلان فورا من خلال التفتيش الموقعي ؛
- (د) توقف جميع الدول الأطراف فورا جميع الأنشطة في كل مرافق انتاج الأسلحة الكيميائية ، وتغلق هذه المرافق خلال ثلاثة شهور ؛
- (هـ) يشرع في أسرع وقت ممكن بعد اغلاق مرفق من هذا القبيل في رصد دولي منتظم ، ويستمر هذا الرصد الى أن يزال هذا المرفق خلال ١٠ سنوات .
- ومع مضي عملية تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية ووضع ضوابط للصناعة الكيميائية المدنية ، فان وجود مرافق انتاج الأسلحة الكيميائية فترة طويلة قد يزيد الخطر المحتمل على نظام الاتفاقية . ويرغب وفد بلدي في أن يرى هذه المرافق تفكك في فرصة أقرب .
- وبعد ذلك أود أن أعالج مسألة " عدم الانتاج " . وأود أن أعرب عن تقديرنا للعمل الذي تم انجازه حتى الآن في تحديد المواد الكيميائية الواجب مراقبتها والأنظمة التي يجب أن تخضع لها بمقتضى الاتفاقية . كما ان الاجتماع الأخير لممثلي الصناعة كان بالغ الفائدة أيضا . ورغم المناقشات المفصلة التي جرت بشأن هذه المسألة ، فاني أشعر مع ذلك أنه من الأهمية بمكان اعطاء المسألة بعدها الحقيقي بغية امكن تصنيف المشاكل واحراز تقدم في اتجاه اتفاق نهائي .
- لقد تناولت المفاوضات المتصلة بمسألة عدم الانتاج جانبين مختلفين : '١' عدم انتاج الأسلحة الكيميائية بحد ذاتها ؛ و'٢' رصد انتاج ، الخ ، بعض المواد في الصناعة الكيميائية . وقد تكون المفاوضات حتى هذا التاريخ قد اتجهت الى الخلط بين هذين الجانبين المختلفين . فبمقتضى المادة السادسة ، تقسم تلك المواد الكيميائية التي سيحظر انتاجها أو التي ستخضع لضوابط أخرى الى ثلاث فئات فرعية . وهي مدرجة في أحد الجداول الثلاثة للمرفق ، والتي يتم استحداث أساليب لمراقبة كل منها .
- ويتعلق الجدول (١) بالجانب الأول ، أي عدم انتاج الأسلحة الكيميائية بحد ذاتها ، وهو هدف الاتفاقية الرئيسي . ومن جهة أخرى ، يتصل الجدولان (٢) و (٣) بالجانب الثاني ، وتستهدف المواد الكيميائية المدرجة في هذين الجدولين الأغراض السلمية ، لكنها توضع تحت نظام للرصد لمنع اساءة استعمالها لأغراض الأسلحة . والغاية هي تعزيز الثقة في نظام الاتفاقية . ونشعر بأن ثمة فروقا متميزة بين الاثنين فيما يتعلق بالمفاهيم .
- ان القوائم وأنظمة الرصد التي تم استحداثها حتى الآن هي ، في رأينا ، معقولة بشكل عام . وبغية التعجيل بعملنا من أجل الاتفاق النهائي ، يجب أن تكون لدينا فكرة واضحة عن الترابط بين مختلف المواد الكيميائية في الجداول . ويجب أيضا أن نولي اعتبارا كافيا للقلق المشروع الذي أشير في الاجتماعات الأخيرة لممثلي الصناعة .

ونحن لم نعكف على مسألة التعريف منذ بعض الوقت . لقد تمت الصياغة الحالية لمشروع المادة الثانية قبل التطور الأخير في مفاوضاتنا . وقد اوضحنا الآن كثيرا من جوانب تدمير الأسلحة

الكيميائية ومرافق الإنتاج ، وحددنا المواد الكيميائية الواجب مراقبتها والأنظمة التي يتم إخضاع هذه المواد لها . وعلى ضوء هذه المنجزات ، ينبغي إعادة دراسة مسألة التعريف ، مع وضع معيار الغرض العام نصب العين .

ان مسألة التحقق بالتحدي ، وشبكة أمان التحقق ، هي بطبيعتها مشكلة معقدة وصعبة . وأود أن أشير الى الصلة الوثيقة بين الجوانب الأربعة للفهم المشترك التي حددها السفير ايان كرومارتي بشأن هذه المسألة (CD/734) . ان الجوانب المترابطة لاجراء طلب التحدي ، والاطار الزمني لايفاد المفتشين الدوليين ، ووصولهم للموقع والمرفق ، وصيانة المخاوف المشروعة المتصلة بالأمن لكل من الدولتين المتحدية والمتحدة ، والمتابعة اللازمة ، كل ذلك سيتطلب قدرا كبيرا من الدراسة وصياغة متأنية من خلال الاعتبارات العملية لمختلف جوانب المسألة .

وسوف تتضمن تدابير التحقق المتوخاة لضمان التقيد بالاتفاقية تبادل المعلومات ، وعمليات التفتيش الروتينية ، واستخدام معدات الرصد ، والتفتيش بالتحدي ، الخ . وستلزم تدابير التحقق هذه لرصد مختلف الاعلانات بشأن مخزونات الأسلحة الكيميائية ، ومرافق الإنتاج ، ومرافق التدمير ، وعدم الانتاج ، فضلا عن مسائل تتعلق بـ " الاستعمال " والمخزونات ومرافق الانتاج السرية . وكما ستتطلب كثيرا من اليد العاملة والموارد المادية والمالية . وأشعر بأنه ينبغي أن يكون لنا منظور واقعي في عملنا بشأن الاتفاقية في تحديد المواد الواجب مراقبتها والمدى الذي يجب أن تراقب فيه بحيث يمكن أن يوضع بمقتضى هذه الاتفاقية نظام تحقق عملي ورشيد وذو فعالية من حيث التكلفة .

ونحن في بعض الأحيان ، في زحمة عمل اجتماعاتنا في هذه المرحلة المتقدمة من المفاوضات ، نحقق في روعية الغابة لانشغالنا بروعية الأشجار . فلنتذكر دائما الغرض الأساسي والأصلي لعملنا والمبادئ التي اتفقنا عليها بالفعل . وينبغي أن نضع نصب العين أيضا اننا نهدف الى وضع اتفاقية تحظى بالقبول الشامل ولن يكون من الصعب تنفيذها بشكل مباشر ، ولا تكون معقدة أكثر مما ينبغي . والزمن المتبقي من الجزء الصيفي من هذه الدورة ليس بالطويل جدا ، ولكنني أمل أن يحسن استخدامه في بناء اتفاقات مشتركة وواقعية الواحد بعد الآخر .

وختاماً اسمح لي أن أشكر رئيس اللجنة المخصصة ، السفير ايكوس ، ومنسقي البنود الثلاثة ، السادة نيو ون هويس من بلجيكا ، وماسيدو ريبا من المكسيك ، وكروتش من الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، على جهودهم التي لا تكل ، وأعلن عن التزام وفد بلدي بقضية نزع الأسلحة الكيميائية في وقت مبكر .

وأود أن أعرب عن تقديري للسفير ايان كرومارتي من المملكة المتحدة لما فعله من أجلنا في تيسير أعمالنا المتعلقة بالأسلحة الكيميائية . وآمل أن يستعيد صحته في وقت قريب ، وأن يحيى حياة هادئة . وأود أيضا أن أنضم الى زملائي الموقرين في أن نرجو للسفير دانابالا من سري لانكا والسفير تونوي من نيجيريا كل نجاح في مهامهما الجديدة . واسمحوا لي أن أقدم ترحيب وفدي الحار الى ممثل سري لانكا الجديد لدى موتمرنا ، السفير رودريغو . واني اتطلع الى العمل بالقرب منه .

الرئيس : أشكر ممثل اليابان على كلمته . وأود الآن أن أرحب بحرارة في الموتمر ، بسعادة وزير خارجية بلجيكا السيد ليو تيندمانز ، الذي سيدلي الآن بكلمته أمام هذه الجلسة العامة . لقد شغل السيد تيندمانز منصبه العالي منذ عام ١٩٨١ كما تكلم في ١٤ تموز/يوليه ١٩٨٣ ، بصفته هذه ، أمام ما كان يعرف آنذاك بلجنة نزع السلاح . وكان له دور بارز في الشؤون العامة ، اذ كان

عضوا في حكومات متتالية في بلده ، منذ عام ١٩٦٨ ، وكان رئيسا للوزراء في الفترة بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٨ • واني على يقين من أن المؤتمر سيستمع الى كلمته باهتمام خاص ، وأتمنى له زيارة موفقة لمدينة جنيف •

السيد تيندمانز (بلجيكا) (الكلمة بالفرنسية) : سيدي الرئيس ، أود بادئ ذي بدء أن أشكركم على كلمات الترحيب الرقيقة التي وجهتموها الي • واسمحوا لي أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للمؤتمر لشهر تموز/يوليه • فانكم تتمتعون بسمعة مهني متمرس ومحكم في مجال نزع السلاح المتعدد الأطراف ، وهي سمعة اكدتموها خلال رئاستكم التي لا تتولونها لأول مرة ، لأنكم شغلتم الرئاسة بالفعل منذ عام ١٩٨٠ • واني أعلم بانكم تتلقون مساعدة تحظى بالاعجاب من سكرتارية المؤتمر تحت توجيه السفيرين كوماتينا وبيراساتيغوي اللذين يعرف الجميع مهارتهما الدبلوماسية •

صباح هذا اليوم كنت ضحية اضراب موظفي حركة المرور في برج للمراقبة • ولهذا السبب تأخرت طائرتي كثيرا عن موعد وصولها ، فاعتذر عن ذلك •

عندما أصبحت بلجيكا عضوا في المؤتمر عندما أنشئ في كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ ، انضمت اليه ، كما أعلن وزير خارجيتها في الجلسة الافتتاحية ، بعزم أكيد على متابعة أهداف نزع السلاح التي يتوخاها المجتمع الدولي بأسره • وكانت تلك الأهداف قد تحددت لتوها في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح • كما أن الوثيقة الختامية لتلك الدورة ، حددت الأولويات ، وأبرزت عالمية قضية نزع السلاح التي تقع مسؤوليتها على عاتق جميع القوى ، الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها ، وأنشأت بهذه الروح هيئة تفاوضية وحيدة متعددة الأطراف وحلت محل مؤتمر لجنة نزع السلاح الذي كان محدودا للغاية • وقد جاءت هذه التطورات في أعقاب الستينات والسبعينات التي شهدت جهدا كبيرا في سبيل تقييد الأسلحة وازالتها • وكان المناخ في العلاقات الدولية موافيا ، ويعطي الأمل في انشاء هيئة تفاوضية متعددة الأطراف من شأنها أن تعطي قضية نزع السلاح قوة دفع حاسمة •

ان مؤتمر نزع السلاح هو في الواقع الهيئة التفاوضية الوحيدة ، التي تجمع معا ، بصورة دائمة مجموعة من الدول تمثل المجتمع الدولي بأسره ، وهو في حد ذاته يحمل في داخله التطلعات المشروعة لجميع دول العالم ، سواء أكانت أعضاء في المؤتمر أم لا ، التي تعلق آمالها على تعزيز السلم ووقف سباق التسلح ، والتخفيض التدريجي للأسلحة •

وعندما نقيس التقدم المتواضع الذي أحرز منذ عام ١٩٧٩ ، والمساهمة الأكثر تواضعا التي قدمها مؤتمر نزع السلاح في غضون ما يقرب من عشر سنوات في عملية نزع السلاح ، وعند النظر في أسباب ذلك ، فانه يبرز عدد من الاستنتاجات التي لا مفر منها والتي سيكون من الحكمة أن تظل في وعينا بالنسبة للمستقبل • أولا ان نزع السلاح يندرج في سياق الواقع السياسي ، وان تقدمه رهن بالوضع الدولي وليس العكس • ثانيا لا يمكن أن يتحول نزع السلاح الى مجرد شعار أو الى هدف بعيد يصلي المرء من أجله في صورة طقوس وشبه تراتيل • كما ان نزع السلاح ليس كذلك غاية في ذاته • فهو أداة لخدمة السلم والاستقرار • وينبغي أن يكون الهدف هو تعزيز أمن الجميع ، مما ينطوي على نهج واقعي والسير في عملية مرحلية ، والمثابرة في بذل الجهود ، وكذلك مراعاة أوجه التوازن الكبرى السياسية والعسكرية التي من العبث تجاهلها •

ولقد اتاحت لي الفرصة ، لدى التحدث الى المؤتمر في عام ١٩٨٣ ، لكي أؤكد على مدى مسؤولية تدهور العلاقات الدولية الذي شهدناه في بداية هذا العقد عن الشلل المفاجيء، الذي يكاد أن يكون تاما ، للمفاوضات في مجال مراقبة الأسلحة ونزع السلاح . وهناك الآن أمل حقيقي في أن تتمخض المفاوضات الجارية بين القوتين العظميين عن نتائج ملموسة ، بل ربما مذهلة . وانني أقول ذلك بارتياح ، لاسيما ان هذه النتائج ستؤثر على بلجيكا ، لان ازالة القوات النووية متوسطة المدى هي شاغل مباشر لنا . ومن المسلم به أن المفاوضات الأخرى الجارية في جنيف - وهي مفاوضات ثنائية بطبيعة الحال لانها تتعلق بنظامي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي فقط - هي خارج اطار مؤتمر نزع السلاح ، ولكن سيكون لها دون ريب ، بحكم مضاعفاتها ، آثار مشجعة على أعماله . وستكون هذه ، رغم كل شيء ، هي المرة الأولى التي يوعي فيها اتفاق لتخفيض الأسلحة ، الى تحديد كبير للقدرات فـي المجال ذي الحساسية الخاصة ، مجال الأسلحة المعروفة بأسلحة التدمير الشامل . وسيكون ذلك انجازا يتجاوز ، كثيرا ، اطار الأمن الأوروبي .

والى أن تصاغ وتوقع معاهدة ازالة القوات النووية المتوسطة المدى ، التي نتطلع اليها ، لايزال أمامنا دون شك الكثير للقيام به . وآمل أن تذلل الصعوبات القليلة الأخيرة في الوقت المناسب ، بحيث يتم التوقيع على اتفاق قبل نهاية هذا العام . وسيقدم بلدي كل ما في وسعه لدعم المتفاوضين . وسيسعى ، لاسيما مع حلفائه المعنيين بوزع هذه الأسلحة ، الى ضمان التقدم في ايجاد حل للمشاكل المتعلقة بالتحقق . وأود أن أعلن أن بلدي مستعد من الآن فصاعدا ، لأن يقبل ، من جانبه ، تطبيق التدابير الصارمة في أراضيه .

وينبغي النظر الى نزع السلاح باعتباره عمليات وأولويات . كما أن عدم امكانية الفصل بين العناصر المكونة للأمن ، لا يعني أننا ينبغي أن نحاول التفاوض على شيء في وقت واحد ، فالمسألة تسلسل وأولويات .

ان بلجيكا التي تندرج مقتضياتها الأمنية داخل الاطار المحدد للتوازن بين الشرق والغرب ترى أولوياتها على النحو التالي : أولا ابرام الاتفاق بشأن القوات النووية المتوسطة المدى ، الذي ذكرته لتوي ، واذا أمكن ، ابرام اتفاق ، في أقرب وقت ممكن ، يتعلق بتخفيض الترسانات الاستراتيجية السوفياتية والأمريكية بمقدار ٥٠ في المائة ، وتحقيق الاستقرار التقليدي في أوروبا على مستوى مخفض للقوات (بعد افتتاح مؤتمر جديد بشأن هذه المسألة ، في أوائل العام المقبل ، مساهمة أساسية في تنمية الجهود التي تبذل بالفعل في مجال تحديد الأسلحة) ؛ ابرام السريع لاتفاق بشأن الحظر التام لاستخدام الأسلحة الكيميائية (يشكل ذلك في الوقت الحاضر ، النشاط الرئيسي ، بلل المسؤولية الأساسية ، لمؤتمر نزع السلاح) . وهذه الأولويات التي لا ينبغي النظر اليها في تسلسل زمني ، تغطي جميع المجالات التي يطالب فيها بزيادة الجهود المبدولة لتحديد الأسلحة . بيد أنه لا يمكن تصور احراز التقدم دون ضمان مسبق للحفاظ على ما أحرز بالفعل ، وأعني بصفة خاصة ، معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، وهي أداة أساسية ، اذا ما أوردنا منع نموسباق التسليح في الفضاء الخارجي ذلك أن معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، تشير على ما يبدو ، مشاكل خطيرة تتعلق بتفسيرها ، يتعين على الأطراف حلها فيما بينهم . ولا يبدو من المعقول ان نعترض على التفكير فسي الانتقال الى شكل من أشكال الردع يمكن أن يتضمن في المستقبل عنصرا دفاعيا أكثر مما هو عليه اليوم . وغني عن البيان أن التوازن الشامل ينبغي ألا يعاني من ذلك ، وان الاستقرار ينبغي أن يخرج معززا لصالح الجميع ، عند مستوى مخفض للقوات اذا أمكن ذلك .

وجميع هذه المجالات - أسلحة الفضاء والأسلحة الاستراتيجية والنووية وأخيرا الأسلحة التقليدية - وثيقة الترابط، ولكن لكل منها أيضا خصائصه، ولذا يتطلب معالجة خاصة • ومن ثم ينبغي أن تتم المفاوضات بشأن كل مجال بصورة متوازنة قدر الامكان، ودون أن ينتهي على أية حال الى اختلال في التوازن قد يودي الى التشكيك في ترابط النظام الأمني الذي تختاره كل دولة لنفسها بحرية، مع مراعاة الاطار الجغرافي الاستراتيجي لها • ان التخفيض الكبير للترسانات النووية التابعة للقوتين العظميين ابتداء من ازالة القوات النووية المتوسطة المدى، أمر ممكن ومرغوب فيه، دون المساس بهيكل الترابط • وبالمثل فاننا سنرحب جميعا بالازالة التامة للتهديد الكيميائي • وتبقى مسألة الأسلحة التقليدية التي يتوقع أن تسيطر، بصورة ما على مسرح تحديد الأسلحة، في السنوات القادمة، خاصة اذا تحققت، كما أرجو، الأهداف التي أشرت اليها للتو، والمتعلقة بالمجالات النووية والكيميائية •

ان نظام الدفاع الغربي يستند الى علاقة ترابط بين الأسلحة التقليدية والنووية ومن غير المتصور، وفقا للحالة الراهنة لتوازن القوى أن يوافق الحلفاء على اقتراح بالقضاء التام على الأسلحة النووية • وشمة حد - يصعب علي تعيينه - لمواصلة تخفيض القدرات النووية يترتب على تجاوزه تهديد أمن تلك الدول • وهذا التخفيض يبعث في الحقيقة على التشكك في أسس نظام الردع الذي برهن طيلة أربعين عاما على أنه مازال يحافظ على السلم •

وأود أن أتناول الآن المواضيع التي تمس مباشرة أعمال مؤتمر نزع السلاح : والتي من أهمها، في رأيي، حظر استعمال الأسلحة الكيميائية، ووقف التجارب النووية • إذ أن بلجيكا ترى أن امكانيات تحقيق التقدم بل واحراز النتائج، أصبحت الآن امكانيات واقعية •

فبعد مرور أكثر من ٧٠ عاما على أول استخدام للأسلحة الكيميائية على الأراضي البلجيكية، أن الآوان في نهاية المطاف، لأن توضع جانبا أوجه التردد والشكوك المتبادلة التي أعاقت حتى الآن التقدم نحو تحقيق حظر شامل لهذا النوع من الأسلحة غير الانساني بصورة خاصة • وعلى الرغم من التقدم الملحوظ المحرز في المفاوضات التي تستحوذ على اهتمامنا هنا، فان استخدام الأسلحة الكيميائية وانتشارها مازالا يشكلان حقيقة محزنة • فهذه الأسلحة لاتزال تستخدم، لاسيما في النزاع بين العراق وايران • وقد اثبتت ذلك التحقيقات التي نظمها الأمين العام للأمم المتحدة • اننا نشهد تصعييدا للنزاع لا يقلت منه حتى السكان المدنيون • وتشارك بلجيكا، ادراكا منها لتزايد عدد البلدان الحائزة للأسلحة الكيميائية، مع شركائها الأوروبيين ومع بلدان أخرى، في نظام دولي لمراقبة تصدير مختلف المنتجات الكيميائية الحساسة، بهدف قلب هذا الاتجاه وجعل انتاج هذه الأسلحة أكثر صعوبة • وهذا النظام ليس إلا تدبيرا مؤقتا لضمان الامتثال لبروتوكول جنيف الى أن يتم التوصل الى اتفاقية دولية •

وقد عمل بلدي بنشاط على بلوغ هذا الهدف، منذ ان أصبح عضوا في مؤتمر نزع السلاح هذا العام • والآن تترأس بلجيكا فريق العمل بآء المسؤول بوجه خاص عن اعداد أحكام الاتفاقية المقبلة بشأن نزع الأسلحة الكيميائية، لاسيما تدمير المخزونات الموجودة من الأسلحة الكيميائية ومرافق انتاجها •

ان التحقق الدولي من مخزونات الأسلحة الكيميائية وتدميرها أمران مقبولان من حيث المبادئ وقد حددت لذلك طرائق عديدة بالفعل • وينطبق الشيء نفسه على رصد غلق مرافق الانتاج وازالتها •

كما يجري أيضا اعداد نظام للتحقق من عدم انتاج الأسلحة الكيميائية • وقد تم الى حد بعيد فهرسة وسائل القتال وسلائفها، وتم الاتفاق بالفعل على وضعها تحت مراقبة دولية، لانها جميعا صالحة

للاستخدامات السلمية ، وذلك على الأقل في مجال البحث • وقد تم احراز تقدم كبير في هذا المجال كان من الهام تغطيته • واننا نرحب بزوال الالتباس الواضح بين الأسلحة الكيميائية والمواد الكيميائية التي يتم انتاجها لأغراض غير محظورة • ويسعدنا أيضا أن يبدأ الجميع في الوقت الحاضر بالاعتراف بضرورة تلافي العرقلة التي لا موجب لها لتنمية الصناعة الكيميائية وتطوير البحث •

وأيا كان التقدم الذي أحرز أو يمكن احرازه في مجالات التحقق التي ذكرتها للتو ، فان ذلك التقدم سيظل على الرغم من ذلك غير مكتمل الى حين ايجاد حل مرض للمشكلة الأساسية المتمثلة في التفتيش بالتحدي • كما أن الفائدة ذاتها من التحقق من المنشآت ، الخاضعة للاتفاقية ، تستند ، في التحليل الأخير ، الى الالتزام بالاعلان عن مرافق تخزين الأسلحة الكيميائية ، أو المصانع التي تنتج مواد شائية الغرض • ولذلك يجب استكمال وتعزيز شبكات التحقق المنتظم ، بنظام فعال وملزم للتفتيش بالتحدي ، بغية تشكيل مجموعة متناسقة من التدابير للثناء عن الانتهاكات ، وذلك بجعل هذه الانتهاكات قابلة للكشف حيثما تتم •

وستكون المنظمة الدولية المزمع انشاؤها رأس الحربة في مجال التحقق من الأسلحة الكيميائية وينبغي أن يكون في استطاعتها بدء أنشطتها بأسرع وقت ممكن بعد أن تدخل حيز النفاذ • ونحن نرحب بالبدء في التفكير بصورة ملموسة في هذا المجال ، على النحو الذي توضحه وثيقة العمل الممتازة التي قدمتها المملكة المتحدة هنا في ١٤ تموز/يوليه الماضي • وفي هذا الصدد ، يسعدني أن أعلن بأن بلدي يفكر بصورة ايجابية في استضافة المنظمة الدولية اذا طلب المؤتمر منه ذلك •

ان المفاوضات الجارية في مؤتمر نزع السلاح تهدف الى ضمان الامتثال الدائم لحظر استخدام الأسلحة الكيميائية ، الذي قرره بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ • ولكنه ينبغي التأكيد على أن نجاح مثل هذا المسعى يتوقف على الدعم الذي يلقاه من المجتمع الدولي في شكل انضمام أكبر عدد ممكن من البلدان اليه والتصديق عليه • وذلك يفترض مشاركة كبيرة في عمليات التفاوض • فيجب أن تكون كل دولة قادرة على تقديم اقتراحاتها ، وشرح موقفها حيال مختلف جوانب مشروع الاتفاقية •

ان القبول العالمي للاتفاقية المقبلة سيكون ممكنا اذا عقدنا العزم على مراعاة بعض الشواغل التي قد يكون من أهمها الأمن غير المنقوص ، وينبغي ايجاد حل لذلك في اطار ترتيب تدمير المخزونات الموجودة من الأسلحة الكيميائية • ومن البديهي في هذا الصدد ، أن تؤخذ في الحسبان الاختلافات الملحوظة للغاية ، سواء من حيث الكمية أو النوعية بين مخزونات مختلف البلدان •

ان الطابع العالمي للاتفاقية المقبلة يمكن أن يتعرض للخطر اذا لم تكن الاتفاقية متسقة قانونيا ، وسيكون من الهام أن تبني الاتفاقية المقبلة بصورة منطقية على أساس المبادئ الجوهرية الواردة في المادة ١ ، لكي تضيق الخناق قدر الامكان على التفسيرات الملتبسة أو الغامضة •

وأخيرا ، فمن الجوهري ألا يوجد غموض حول التعريف الفعلي للأسلحة الكيميائية • ويجب أن بلدي تعريفا قانونيا للأسلحة الكيميائية ، ويأمل أن يكون من المستطاع تجاوز مجرد سرد العناصر المادية التي يمكن أن تتكون منها مثل تلك الأسلحة • وقد قدم الوفد البلجيكي ، بصورة غير رسمية ، اقتراحات الى الوفود الأخرى بهدف مناقشة هذه المسألة •

ان بلجيكا لا تملك قدرة عسكرية كيميائية ولا تنوي احتياز قدرة كهذه ، وان الذخيرة الكيميائية التي لم تعد صالحة الاستعمال والموجودة في جزء من الأراضي البلجيكية والتي ترجع الى الحرب

العالمية الأولى تثير مشاكل محددة • وبلدي يصير على ألا توعدي الاتفاقية المقبلة بلا جدوى ، الى تعقيد المشكلات التي تثيرها بالفعل هذه الذخائر الكيميائية القديمة بالنسبة للبلدان التي ورثتها •

ان وقف التجارب النووية يشكل موضوعا آخر له أولوية بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح • وينبغي في هذا المجال بدوره التزام روح الواقعية والعمل على مراحل • ويمكن تبرير الوقف التام للتجارب النووية من منظور الازالة التامة للأسلحة النووية • وفيما يتعلق بنا ، فقد قلت ان مثل هذه الازالة تبدو لنا غير محتملة في الأجل القصير أو المتوسط • وذلك لا يمنع بلجيكا من الموافقة على هدف وقف التجارب النووية عند توفر الشروط وعند احراز تقدم ملحوظ يتجاوز التخفيض البالغ ٥٠ في المائة من الترسانات الاستراتيجية التابعة للقوتين العظميين •

وريشما يحدث ذلك ، فيجب أن نتناول مشكلة وقف التجارب النووية بشكل عملية مرحلية • وبلجيكا ترحب بالاتصالات والمناقشات الجارية بين القوتين العظميين بشأن هذه المسألة • ويبدو لي انه أحرز تقدم هام في مجال التحقق • ويسعدني أيضا أن ألاحظ أنه ينشأ على ما يبدو موقفا أكثر انفتاحا وإيجابية • ولا يمكن التوصل الى وقف التجارب النووية ألا على أساس نظام تحقق يعطي الجميع الضمانات اللازمة • ان دخول معاهدة الحد من التجارب الجوفية للأسلحة النووية ومعاهدة التفجيرات النووية السلمية ، حيز النفاذ ، يعد بالتأكيد خطوة في الاتجاه الصحيح • وسيسهم في تحقيق هدفنا أيضا استحداث نظام لتبادل المعلومات فيما يتعلق ببرامج التجارب والابلاغ عنها مسبقا ، ودعوة الخبراء الى رصد النتائج • وعلى نفس النحو سيكون من التدابير المفيدة وضع حد أقصى لعدد التجارب ، وربما تخفيض هذا العدد على ضوء التقدم المحرز في تحديد الأسلحة وتخفيض القدرات النووية ، اذ أن ذلك يسمح بالبدء في عمليات تنتهي الى وقف تام حتى اذا لم يكن بالامكان تحديد الوقت اللازم مسبقا ، ويبدو لي أن ذلك هو الاتجاه الذي ينبغي أن يأخذه أعمال مؤتمر نزع السلاح • وأعتقد ان الواقعية تجربنا على روعية الأمور بهذه الطريقة اذا لم نرغب في ان تنتهي أعمالنا باعلانات عقيمة •

وسأتناول الآن باختصار نقطتين أخريين تمت مناقشتها في مؤتمر نزع السلاح ، وهما الفضاء الخارجي والأسلحة الاشعائية •

ويسر بلجيكا أن يكون مؤتمر نزع السلاح قد درس عددا معينا من الشواغل المتعلقة بسباق التسلح في الفضاء الخارجي • ان مشكلة حماية التوابع الاصطناعية ، واقامة نظام ملائم متعدد الاطراف ، وكذلك اعداد مدونة دولية لقواعد السلوك ، هي بصفة خاصة ، المسائل التي يمكن لمؤتمر نزع السلاح مناقشتها ، بصورة مفيدة على الصعيد المتعدد الأطراف • فهي مسائل مستقلة عن معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية وعن مبادرة الدفاع الاستراتيجي اللتين مازلتا في نظرنا ، من الاختصاص المباشر للقوتين العظميين المعنيتين •

وفيما يتعلق بالأسلحة الاشعائية ، فان النهج الجديد السائد داخل مؤتمر نزع السلاح يبعث على الأمل في امكانية التفاوض بشأن الاتفاقية المتعلقة بالغاء هذه الأسلحة ، دون ربطها بصورة اصطناعية بالتفاوض بشأن اتفاقية لحظر الهجوم على المحطات النووية • ومن ثم ، فان التوصل الى اتفاق ايجابي ينبغي أن يكون ممكنا في هذا المجال بدوره •

وختاما أود القول ان مما يبعث علي الاطمئنان ملاحظة احراز تقدم مشجع في أعمالنا واسمحوا لي أن أكرر - لأن هذه النقطة هامة بالنسبة لنا - ان بلجيكا تعتبر الازالة النهائية للأسلحة الكيميائية

هدفا ذا أولوية ملحة ، ولن تدخر أي جهد لتحقيقه ولهذا الغرض فانها توافق عن طيب خاطر على الاقتراحات التي قدمت بهدف احتمال تمديد الأعمال خارج اطار الدورات الرسمية لمؤتمر نزع السلاح .

وأود أن أوجه نداء ملحا بأن يزال ، من خلال الارادة السياسية المتبادلة ، كل ما يمكن أن يعرقل عقد اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية ذلك أن مصداقية مؤتمر نزع السلاح ، بل أكثر منها مصداقية جميع الجهود المبذولة في مجال نزع السلاح ، معرضة للخطر .

الرئيس : أشكر سعادة وزير خارجية بلجيكا على بيانه الهام وعلى ما وجهه للرئيس من عبارات رقيقة . أعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا السفير فورتشن .

السيد فورتشن (نيوزيلندا) : سيدي الرئيس ، هذه هي أول مرة آخذ فيها الكلمة بوصفي ممثلا لنيوزيلندا في مؤتمر نزع السلاح . وانه لشرف حقا ، خاصة لمتابعة متحدث بارز وهام كوزير خارجية بلجيكا السيد تيندمانز ، والحديد أيضا خلال فترة رئاستكم . ان تأييد نيوزيلندا لهذه الهيئة معروف جيدا . ومركزنا كمراقب هو أمر نوليه قدرا كبيرا من الأهمية ، اذ أنه يسمح لنا بمتابعة أعمال المؤتمر عن كثب . وتخطط نيوزيلندا ، حين تحين الفرصة ، للسعي الى الحصول على العضوية الكاملة لمؤتمر نزع السلاح .

اننا نؤمن بأن للبلدان الصغيرة دورا خاصا تمارسه في عملية نزع السلاح . ان مؤتمر نزع السلاح ، بوصفه الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف الموكلة اليها التفاوض على اتفاقات لتحديد الأسلحة، يتيح وسيلة يمكن من خلالها للدول الصغيرة وغير النووية أن تقدم اسهاما في أعمال المؤتمر .

ومن المهم أن يحقق مؤتمر نزع السلاح توقعات المجتمع الدولي في أن يتفاوض على تدابير فعالة لتحديد الأسلحة ، وكذلك استكمال ودعم الخطوات التي تتخذها تحقيقا لهذه الغاية الدول الحائزة للأسلحة النووية ، وخاصة الدولتان العظميان . ان الحاجة الى اجراء عاجل وفعال هي أوضح ما تكون اليوم في مجال الأسلحة الكيميائية . وان وفدي مطمئن للتقدم الذي أحرز هذا العام نحو الاتفاق على معاهدة لحظر استحداث وانتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية ، لكن مازال يتعين صنع الكثير .

ان الحاجة الى معاهدة كهذه ليست موضع خلاف . لقد مر شهران فقط منذ أن أصدر الأمين العام تقرير بعثته من الاخصائيين الذي أكد أن الأسلحة الكيميائية مازالت تستخدم في النزاع بين ايران والعراق . وكما لاحظ الأمين العام ، فان النتائج التي توصل اليها الاخصائيون بالاجماع - التي تفيد تكرار استخدام القوات العراقية للأسلحة الكيميائية ضد القوات الايرانية وكذلك اصابة المدنيين في ايران بالأسلحة الكيميائية وتعرض العسكريين العراقيين لاصابات من عوامل الحرب الكيميائية - يجب أن تضيف الحاحا جديدا الى القلق الخطير الذي يشعر به المجتمع الدولي .

ولا يسعنا الا أن نشجب بشدة هذا الاستخدام المستمر للأسلحة الكيميائية وتلك الانتهاكات المتكررة لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ . ان رسالة وقانون البروتوكول يتمثلان في أن السموم الكيميائية قاسية ووحشية ، وأن استخدامها في الحرب لا يمكن تبريره أبدا . أن تعرض المدنيين الايرانيين، بمن فيهم من نساء وأطفال، لهجمات بالأسلحة الكيميائية هو جانب جديد وبغيض في التقارير الأخيرة . ومن دواعي قلقنا العميق أن نداءات الأمين العام لم تجد آذانا صاغية ، شأنها شأن مطالب مجلس الأمن باحترام ومراعاة أحكام البروتوكول على نحو صارم .

وكل هذا يعزز الحاجة الى اتفاقية جديدة تدعم وتوسع اجراءات الحظر القائمة ضد الحرب الكيميائية • ان وفد نيوزيلندا يتطلع الى أن يعطي موتمر نزع السلاح زخما مجددا لمفاوضاته حتى يمكن اقرار اتفاقية شاملة للأسلحة الكيميائية قريبا •

وكما أن هناك سببا يدعو الى التفاوض في الانتهاء قريبا من مفاوضات الأسلحة الكيميائية، فإن هناك أسبابا تدعو الى الأمل في أن المفاوضات الرامية الى ازالة القذائف المتوسطة المدى من أوروبا - بل ربما ازالتها من العالم - قد تنتهي بسرعة أكبر • وإذا تم حل المسائل المعلقة، فستكون هناك آفاق واقعية جدا لعقد قمة في وقت لاحق من العام وتوقيع الرئيس ريغان والأمين العام غورباتشيف على معاهدة بشأن القوات النووية المتوسطة المدى • وغني عن البيان أن هذا سيجد ترحيبا حارا من نيوزيلندا •

ولا يمكن المبالغة في التأكيد على أهمية مثل هذه المعاهدة • ومن المسلم به أن القوات المتوسطة المدى تشكل جزءا صغيرا فقط من الترسانة النووية • لكن الاتفاق على ازالتها سيكون أكبر من مجرد تدبير لبناء الثقة • وهو باعتباره أول اتفاق بشأن تخفيض الأسلحة النووية سيكون علامة على تحول كامل في سياق التسلح • وسيبرهن الاتفاق على أن الأمن لا يعتمد بالضرورة على عدد يتزايد باستمرار من الأسلحة النووية، بل يمكن تعزيزه بتخفيضها، أو، كما في هذه الحالة، بازالة فئات كاملة من الأسلحة • ان هذا التحول الكبير في الفكر بشأن الأمن كان ينبغي، في رأي نيوزيلندا، أن يحدث منذ وقت طويل •

ان سباق الأسلحة النووية، كأى سباق للتسلح، يستمد جذوره من البحث عن الأمن ومن الحاجة الى ردع المعتدين من خلال تأكيد القوة • ولا شيء جديد بشأن الردع - فقد وفر الأساس لأمن البشرية عبر آلاف السنين • ورغم أن الردع قد أعطي بعدا جديدا بحلول العصر النووي، ورغم أن هذا التطور رفع الى حد هائل من رهان جميع البلدان على عدم الاخلال بميزان الردع، فإنه مجرد نظرية لا يمكن اثبات جدواها أبدا • وما زال من المفارقات أن المرء، وان أمكنه التأكد من فشل الردع بعد فوات الآوان، لا يمكن أبدا أن يجد برهانا مطلقا على نجاحه •

وشمة مفارقة أخرى هي أنه من أجل ردع الحرب ينبغي أن تكونوا قادرين على اقناع الخصوم المحتملين بأن في استطاعتكم كسب الحرب التي تحاولون ردعها • لكن قوة الأسلحة النووية مخيفة الى درجة تصبح معها مثل هذه الحسابات للتفوق بلا معنى • فحتى الحرب النووية المحدودة يمكن أن تكون مدمرة لكلا الطرفين المتحاربين وربما لبقية العالم أيضا • وكما اتفق عليه الرئيس ريغان والأمين العام غورباتشيف في قمة تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ فإنه : " لا يمكن كسب حرب نووية، ويجب عدم خوضها أبدا " • ان فكرة أن نقوم " نحن " بردهم " هم " لها في العصر النووي معنى جديد مناف للعقل • فالمسألة الآن هي قضية الترسانات النووية التي تهدد أمننا جميعا • ان البحث عن الأمن ترك في العالم كله تصور الكثيرين أقل أمنا من أي وقت مضى •

ورغم هذا مازال هناك من يعول على الردع النووي • ففي أوروبا تواجه بلدان حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو بعضها بعضا بتركيز هائل للأسلحة النووية والكيميائية والتقليدية • وقد استغلت نظرية الردع لتبرير هذا الوضع • لكن حجم المخزون النووي في أوروبا مفرط بوضوح • وكذلك الحال بالنسبة لحجم الترسانات الأخرى • ان الردع الفعال يمكن أن يصبح ممكنا عند مستوى تسليح أدنى بكثير من الموجود حاليا، وبدون أسلحة نووية بالمرّة في حالة توافر الظروف الصحيحة • ولا يمكننا ألا أن نكون شاكرين للاعتراف بذلك أخيرا ولبدء التحرك جديا بعيدا عن الاعتماد على الأسلحة النووية لصون الأمن ان الاتفاق على ازالة القذائف المتوسطة المدى من أوروبا سيحظى بترحيب في كل مكان باعتباره نقطة التحول في سباق التسلح • اننا جميعا، وكما ذكر السير جيفري هاو، نرحب "باحتمال قيام عالم أقل نووية"

وفي عالم كهذا ، يبدو من المحتم لنيوزيلندا أنه سيلزم تركيز أكبر على التعاون الاقليمي التقليدي في مجال الأمن . وفي أوروبا فان الأخذ بوضع دفاعي مشترك ، يعمل من خلال اعادة احياء اتحاد أوروبا الغربية ، أو قوة دفاعية أوروبية ، هو في فهمنا خيار ينبغي دراسته بدقة . وتتخذ في أنحاء العالم اجراءات اعادة تقييم مماثلة للالتزامات والتعهدات الاقليمية . ويجب أن يكون الهدف هو قيام عالم متحرر من التهديد بالابادة النووية .

وبسبب الترسانات الهائلة من الأسلحة النووية ، فضلا على الكيميائية والتقليدية ، التي تحتازها بلدان حلفي شمال الأطلسي ووارسو ، ربما أصبح من المحتم أن تكون تصورات الأمن العالمي مشوبة بالقلق فيما يتعلق بالأمن في أوروبا . ان نيوزيلندا بوصفها بلدا غربيا في جنوبي المحيط الهادئ ، تجد صعوبة في قبول أن الأمن في جزئنا من العالم لا ينفصل عن الأمن في أوروبا . والبيانات التي تصدر بهذا الشأن تتجاهل واقع الموقف .

ان الحقيقة هي أنه لا يوجد وزع للأسلحة النووية في جنوبي المحيط الهادئ على نقيض ما يحدث في أوروبا . اننا نقدر في المنطقة حسن حظنا في العيش في منطقة متحررة من مواجهة الدول الكبرى - دعك من المواجهة النووية . لقد كان الأمن يمان دائما ، لحسن الحظ ، بمستوى منخفض من القوات التقليدية . ان معاهدة اعلان جنوبي المحيط الهادئ منطقة خالية من الأسلحة النووية ، التي بدأ نفاذها في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، تستهدف ضمان عدم الاخلال بالتوازن القائم من خلال ادخال الأسلحة النووية . ويحقق نفس الغرض التشريع المحلي النيوزيلندي المناهض للأسلحة النووية الذي تمت الموافقة عليه في الشهر الماضي .

ان قانون نيوزيلندا بشأن اعلانها منطقة خالية من الأسلحة النووية ونزع السلاح وتحديد الأسلحة يحظر دخول سفن أو طائرات تحمل أسلحة نووية الى نيوزيلندا . والقانون بوصفه قييدا خطيرا على وزع الأسلحة النووية يدخل في صميم ما يشكل تحديدا حقيقيا للأسلحة . لقد أعلنت الأمم المتحدة منذ وقت طويل أهمية نزع السلاح النووي ، في حين ظل انتشار الأسلحة النووية دون قيد .

وقد اتخذت نيوزيلندا خطوة حقيقية لكسر هذه الحلقة . فقانون اعلان نيوزيلندا منطقة خالية من الأسلحة النووية ، والتزامنا بمعاهدة اعلان جنوبي المحيط الهادئ منطقة خالية من الأسلحة النووية ، وتصميمنا على مواصلة تلبية الالتزامات الأمنية الاقليمية بالوسائل التقليدية ، كلها يكمل بعضها بعضا . انها المحصلة الأخيرة لتحليل جاد لضرورات الأمن النيوزيلندية . فبعد تقييم التهديدات التي يتعرض لها أمننا ، وضعنا سياسات تتناسب مع مستوى وطابع تلك التهديدات . وذلك التحليل لا يختلف عن تحليل يجريه أي بلد آخر . والنتيجة - وهي خلو جنوبي المحيط الهادئ من الأسلحة النووية - تعد انعكاسا للظروف الاستراتيجية الخاصة الموجودة في منطقتنا .

اننا نعترف بأن لأوروبا ضرورات أمن مختلفة . وهذا هو السبب في أننا لا نتوقع أن تتبع البلدان في أوروبا سياسات مماثلة لسياساتنا ، بيد أن نيوزيلندا لا تقبل بالمثل مقولة أن الأمن الغربي يجب أن يكون معتمدا تماما على الأسلحة النووية . فنحن نؤمن بوجود بدائل للردع النووي ، وينبغي لنا كعضو غربي مسؤول في المجتمع الدولي أن نساعد على نشر تلك الرسالة . ونحن نفعل ذلك بطريقة نعتقد أنها لا تعرض مصالح الأمن الغربي للخطر . والواقع أنه سيكون من قبيل قصر النظر ، والعمل ضد مصالحنا في نهاية المطاف ، أن نضغط من أجل سياسات تؤدي ليس فقط الى اضعاف أمن البلدان الغربية ، بل كذلك أمن تلك البلدان المحايدة وغير المنحازة التي تعتمد في وجودها على عالم مستقر

وآمن • وتبرهن سياساتنا على أن هناك خيارات أخرى خلاف الخيارات النووية ينبغي استكشافها على نحو جاد •

اننا نجد تشجيعاً من المرتقب الايجابي للمحادثات الثنائية الجارية بإمكانية حدوث ذلك في النهاية • ان من مسؤولية كل بلد ، ولاسيما تلك البلدان الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح ، أن توعيد الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في مفاوضاتهما • وإذا فشل هذا البلدان فاننا نفشل جميعاً ، أما اذا كللت جهودهما بالنجاح فسوف يجد العالم كله تشجيعاً جديداً في جهوده لتحقيق مستقبل أكثر أمناً وبقينا •

الرئيس : أشكر ممثل نيوزيلندا على بيانه وعلى كلماته الرقيقة الموجهة الى الرئاسة • وأعطي الكلمة الآن لممثل هنغاريا الموقر سعادة السفير ميستر •

السيد ميستر (هنغاريا) : أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب لكم عن تهاني وأطيب تمنيات وفد بلدي بمناسبة تبوءكم منصب الرئاسة • ومع اقتراب نهاية رئاستكم ، لا يكون مجرد تحية أن أعرب عن ارتياحنا التام للطريقة الهادئة التي أدركتم بها مداولاتنا وعن التقدير الكبير لمساهماتكم في التقدم الكبير في أعمال المؤتمر • وينطبق نفس الكلام على سلفكم الموقر سعادة السفير الفرارجي الذي أدار أعمال المؤتمر بنجاح وبتفان ملحوظ •

واسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن سرور وفدي لأن أرى بيننا منذ دقائق مضت صاحب السعادة السيد ليونيدمانز وزير خارجية بلجيكا والاستماع الى بيانه المهم • وأود في نفس الوقت أن أرحب ترحيباً حاراً بسعادة سفير سري لانكا نيهال رودريغو ، وهل لي أن أؤكد له تعاون وفد بلدي • وفي سياق تقديم كلمات الترحيب ، هل لي أن أودع السفراء تونوي ودانابالا وكرومارتي ، الذين تركونا أو على وشك أن يتركونا ، وأن أتمنى لهم أطيب التمنيات في أنشطتهم في المستقبل ، وأود بصورة خاصة أن ينقل وفد المملكة المتحدة الى سعادة السفير كرومارتي تمنياتنا له بالشفاء العاجل •

وبينما يتعمق مؤتمر نزع السلاح في الدراسة الموضوعية لقضايا نزع السلاح الواردة في جدول أعماله ، يزدهر تبادل ملحوظ للآراء حول موضوع ، اذا جاز التعبير ، قد لا يتعلق بمشكلة نزع السلاح ، ولكن له تأثير حاسم على جدوى الجهود الرامية الى تحقيق نتائج في هذا المجال • لقد تابعت باهتمام الآراء المعرب عنها فيما يتعلق بمفهوم الردع النووي وتأثيره - المباشر أو غير المباشر - على المفاوضات بشأن المهام ذات الأولوية لنزع السلاح • وأسمحوا لي أن أشير فقط الى بعض البيانات ، مثل البيان الذي ألقاه نائب وزير خارجية اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية ، السيد فلاديمير بيتروفسكي ، في ٩ حزيران/يونيه ، أو بيان الرئيس راؤول الفونسين رئيس جمهورية الأرجنتين في ١١ حزيران/يونيه أو بيان سعادة السفير فورتشن ، من نيوزيلندا ، منذ دقائق قليلة مضت •

ومن الشائع هذه الأيام القول بأن الجهود الرامية الى تحقيق تدابير حقيقية لنزع السلاح مازالت غير مثمرة • وينبثق السؤال التالي عن حق : هل هناك علاقة متبادلة مباشرة بين الاعلان عن مفهوم الردع وممارسته ، وجدوى الجهود المبذولة من أجل نزع السلاح ؟

ان الموعدين لمفهوم الردع يعلنون على نحو متسق بأن الأسلحة النووية ، أو بمعنى أوسع ، بأن الاعتماد على القوة العسكرية ، هو الضمان لأمن تلك الدول • وهم يعتقدون أن مبدأ الردع قد منع نشوب الحرب خلال العقود الأربعة الماضية بين الشرق والغرب • وبنفس المجهود يمكن أن يقول المرء

أنه لم تنشب حرب في أوروبا بغض النظر عن تطبيق مبدأ الردع • وهذا الرأي قد يكون صحيحا بالمثل فيما يتعلق بأدراك أسباب عدم وقوع الحرب • وإذا أضفنا الى هذا أن ذلك الردع لم يمنع الحرب في أماكن أخرى خارج أوروبا فإن اسطورة قوة الردع تصبح حتى أقل مصداقية •

ويؤكد المؤيدون لمبدأ الردع أن ضمان السلم هو في قوة السلاح • وبناء على مجرى التفكير هذا فإنه توجد أسلحة لأن الثقة مفتقدة فيما بين الأمم وليس العكس • وبرغم ذلك فالعلاج المقترح ، بدلا من أن يقضي على أسباب افتقاد الثقة ، هو دعم وتعزيز مصداقية الردع الأمر الذي يعني من الناحية العملية تحديث واستحداث أسلحة جديدة ومنظومات جديدة للأسلحة لزيادة قوتها التدميرية ودقتها ، أي مصداقياتها وقدرتها الحربية القتالية الفعلية •

ويعتقد المعارضون لهذا المبدأ - وأنا واحد منهم - بأن أسطورة الردع هي خداع للذات ، ومحاولة للهروب من مواجهة حقائق عالمنا • والاعتقاد بمصداقية الردع هو الكلمة الرمزية لسباق التسلح • وفي عالم يعتمد فيه أمن الدول على الردع والقائم على افتقاد الثقة يصبح سباق التسلح حتما عملية توليد ذاتي • ويولد الردع أيضا عدم الثقة لأنه ينتج بديلا مريبيا للثقة : هو أسلحة تزداد تقدما باستمرار • والعيب الرئيسي في هذه الطريقة من التفكير - حتى لو سلمت لصالح التحليل النظري أن نقطة البداية صحيحة - هو كونها جامدة تماما • فهي لا تأخذ بعين الاعتبار أن المنتجات النهائية لهذه العملية ، وهي الأسلحة التي تزداد تقدما باستمرار ، تحمل في طياتها بذور عدم احساس الجميع بالأمن ، بمن في ذلك من يمتلكون هذه الأسلحة ، وكلما أصبحت هذه الأسلحة أكثر تقدما كانت المصدر الموروث لعدم الشعور بالأمن في استقلال عن رغبة الحكومات المعنية • والمخرج من هذه الحلقة المفرغة التي يؤول فيها الافتقار الى الثقة الى سباق للتسلح يكشف بدوره عدم الثقة هو تحديد وتقليل أسباب عدم الثقة من جانب • ومن الجانب الآخر ، ينبغي اتخاذ خطوات عملية للقضاء المتدرج على وسائل الحرب الذي يؤول بدوره الى تعزيز الثقة • وقد يسفر ذلك عن عملية دعم ذاتي وتوليد ذاتي - شأن سباق التسلح ، ولكن في الاتجاه المضاد - تؤول حتما الى أمن شامل حقيقي لجميع الدول • ويتطلب تحقيق نظام أمن كهذا جهودا متضافرة من جميع المشاركين في العلاقات الدولية في المجالات الحاسمة والمتراطة لنزع السلاح • وأي نتيجة تتحقق في هذا المجال ، سواء كانت صغيرة أو كبيرة ، جزئية أو شاملة ، رمزية أو موضوعية ، هي ذات أهمية كبرى • وأول نتيجة يمكن تحقيقها في هذه العملية سيكون لها أهمية نفسية خاصة في دفع العجلة للدوران •

وهذا هو السبب في أننا نرحب بالمحادثات الثنائية بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن القضايا الحيوية لنزع السلاح النووي ولمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، وفي أننا نوليها أعظم الأهمية ، ولهذا السبب أيضا نولي أهمية كبرى بنفس القدر لأن يتمكن مؤتمر نزع السلاح من تحقيق نتائج ملموسة بشأن أي بنود في جدول أعماله • والامكانيات متاحة • ونحن بينما نعترف بثقل المشاكل التي لم تحل بعد ، فإن إبرام اتفاقية بشأن الحظر والتدمير الكاملين للأسلحة الكيميائية يكون في متناول اليد إذا توفر التصميم السياسي الحازم لجميع الأطراف المعنية • واتخاذ خطوة نحو حظر التجارب الشامل له أهمية عظمى في كبح جماح سباق التسلح النووي • وأخيرا ، هناك امكانيات محددة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، وهو موضوع أود أن أتناوله بشيء من التفاصيل • ولكن قبل أن أنتقل الى جوهر الموضوع أود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن شكرنا وتقديرنا لوفد كندا ومن خلاله لحكومة كندا لترتيب الحلقة التدريبية في مونتريال بشأن القضايا المتعلقة بالفضاء الخارجي •

ان منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي له مكانة خاصة في طريقة التفكير التي حاولت شرحها في الجزء السابق من بياني • فالفضاء الخارجي هو مجال لم يتم فيه بعد وزع الوسائل التقنية العسكرية لردع موشوق فيه ، بالرغم من أن الطموحات الحالية معروفة جيدا • وبناء على ذلك فإن أي نتيجة ملموسة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، حتى اذا كانت متعلقة بجانب محدد فقط، ستلقى أكبر ترحيب •

وتشهد أعمال اللجنة المخصصة للفضاء الخارجي تحت الرئاسة القديرة والمتفانية للسفير بوجليز على الحاجة الى القيام بعمل أكثر انسيابا موجه نحو وضع تدابير محددة لتعزيز النظام القانوني الدولي الذي يحكم أنشطة الدول في الفضاء الخارجي • وتبين المواقف اختلافا كبيرا في الآراء فيما يتعلق بقضية الفضاء الخارجي ككل • وغير أن البيانات التي أقيمت في الجلسات العامة أو في أعمال اللجنة تتجه الى الالتقاء حول ضرورة توفير حماية للتوابع الاصطناعية في المدار حول الأرض لضمان حصانتها ومن أجل عدم اعاقا تشغيلها • وقد أعلنت عن هذه الرغبة بصورة عامة البيانات الملقة حول هذه القضية ، ومع ذلك لم توضح الوفود الطرق والوسائل الملموسة لتوفير الحماية للتوابع الاصطناعية وفي رأينا أن هذا يمكن أن يكون جانبا ينبغي أن توليه اللجنة المعنية بالفضاء الخارجي عناية محددة في عملها في المستقبل • وحتى خلال الجزء المتبقي من الدورة الحالية يمكن للجنة أن تنظر فيما اذا كان عملها يمكن أن يركز على دراسة تدابير محددة ترمي الى ضمان عدم اعاقا تشغيل التوابع الاصطناعية ، وربما وضع مجمل لهذه التدابير • وفي هذا الصدد ، استمعت باهتمام كبير الى بيان صاحب السعادة ليو تيندماز مشيرا فيه الى الخطوات التي يمكن تحقيقها في هذا المجال فيما يتعلق بالفضاء الخارجي • وبشأن هذه المشكلة قد تثار بعض الأسئلة المهمة التي قد تستحق أن تنظر فيها اللجنة بجدية وعمق •

وبعض هذه الأسئلة يسهل نسبيا الاجابة عليها ، مثال ذلك سؤال عما اذا كانت جميع الأطراف المعنية بمهمة بتوفير حصانة للتوابع الاصطناعية • والاجابة كما تبدو لي ، هي بنعم دون لبس • وتبدي جميع الدول ، بغض النظر عما اذا كانت تمتلك توابع اصطناعية أم لا ، اهتماما حيويا بالتشغيل العادي والأمن للتوابع الاصطناعية • ويبدو لي أن هناك اعترافا شائعا بأن العالم ستسوده الفوضى بدونها •

وبعض القضايا الأخرى تصعب الاجابة عليها بمثل هذه السهولة ، على الرغم من أن المواقف تشير الى التلاقي بدرجة كبيرة • وهذه الأسئلة هي التالية : هل النظام القانوني الدولي الحالي كاف لتوفير ضمان لا يتطرق اليه الشك للتشغيل الآمن للتوابع الاصطناعية في المدار ، أم أنه تلزم بعض التدابير القانونية الأخرى المناسبة والمتعددة الأطراف لتوفير الضمانات الضرورية ؟ اذا تمتعت جميع التوابع الاصطناعية - العسكرية أو المدنية - بحماية كافية ، هل يكون من الضروري والممكن التمييز فيما بين التوابع الاصطناعية المدنية والعسكرية مع الأخذ في الاعتبار أن أي منها - حتى الآن على الأقل - غير مزود بأسلحة ؟ وهل التوابع ذات المهام العسكرية تؤدى وظائف حيوية تكفي بالنسبة للأمن الدولي لجعلها موهلة للحماية ؟ واذا تم تناول مشكلة حظر الأسلحة المضادة للتوابع الاصطناعية على النحو الواجب في هذا الإطار ، هل يمكن اعتبار وجود الأسلحة المضادة للتوابع الاصطناعية متوافقا مع هدف ضمان التشغيل العادي للتوابع الاصطناعية ؟

واذا تعين اتخاذ تدابير ذات طابع ملزم قانونا ، فهل من المستصوب أن تكون التدابير التي يتعين اتخاذها متعددة الأطراف وذات التزام مناسب ؟

وهذه ليست إلا بعض الأسئلة الأساسية التي ستوجه الى من يشتركون في أعمال اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي • وسيتناول خبير وفد بلدي هذه الأسئلة بتفاصيل أكثر في محفل تلك اللجنة • وانني على يقين من أن النظر الشامل في هذه القضايا سيعطي أعمالها اتجاهًا ملموسًا ومفيدًا •

الرئيس : أشكر ممثل هنغاريا الموقر على بيانه وعلى كلماته الرقيقة الموجهة الى

الرئيس •

وبهذا أختتم قائمة المتكلمين اليوم ، هل هناك عضو آخر يطلب التكلم في هذا الوقت ؟ لا أرى

أحدًا •

هل لي أن أعود الى الجدول الزمني للاجتماعات التي سيعقدها المؤتمر وهيئاته الفرعية في الأسبوع القادم ، ان الجدول الزمني الذي عممته الأمانة هو مجرد جدول اشاري ويخضع للتغييرات اذا لزم الأمر • وقد تم اعداده بالتشاور مع رؤساء الهيئات الفرعية الذين عقدت معهم اجتماعًا بالأمس • ونتيجة لتبادلنا للآراء ، قد تكون هناك حاجة الى اجراء ترتيبات أخرى في الجدول الزمني • واذا كان ذلك هو الحال فستصدر الأمانة تنقيحًا له • واذا لم يكن هناك أي اعتراض فسأعتبر أن المؤتمر اعتمد الجدول الزمني •

وقد تقرر ذلك •

وطبقًا للجدول الزمني لهذا الأسبوع ، أود أن أشير الى أن المؤتمر سيعقد ، بعد هذه الجلسة العامة مباشرة ، اجتماعًا غير رسمي مكرس لجوهر البند ٢ من جدول الأعمال المعنون "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي" •

وقبل أن أرفع هذه الجلسة العامة ، أود أن أعلم المؤتمر أن مجموعة الـ ٢١ قد طلبت أن يعرض على المؤتمر مشروع الولاية للجنة مخصصة في البند ٣ من جدول الأعمال ، الوارد في الوثيقة CD/515/Rev.5 ، وذلك لاتخاذ مقرر في جلستنا العامة القادمة يوم الثلاثاء ٢٨ تموز/يوليه • ومن ثم سأواصل العمل بناء على ذلك • ووفقًا للممارسة الحالية ، سنتناول هذه المسألة في نهاية قائمة المتكلمين ، أولاً في جلسة غير رسمية ثم في جلسة عامة مستأنفة • وهناك اعلان واحد آخر ، وهو أن منسق فريق الاتصال بآء للجنة المخصصة للأسلحة الاشعاعية يدعو الوفود الى مشاورات غير رسمية تتعلق بقضايا قيد النقاش حاليا في فريق الاتصال بآء في يوم الثلاثاء ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٧ في الساعة ١٦/٠٠ في الحجرة ١ •

وبما انه لا توجد مسائل أخرى اليوم فانني أعترز رفع هذه الجلسة • وستعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء ٢٨ تموز/يوليه الساعة ١٠/٠٠ رفعت هذه الجلسة العامة •

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥